

٦ - الحالة في سيراليون

على الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الأمن الوطني وتجاه الانتعاش الوطني، ومن ثم إتاحة إمكانية بدء فك ارتباط بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بدون أن يتعرض السلام للمخاطر. واستطرد قائلاً إن التقدم المحرز في كثير من هذه المجالات يبقى هشاً، وأن جوانب النقص الخطيرة التي تواجهها القوات المسلحة في مجال اللوجستيات والهيكل الأساسية لن تتيح للحكومة إمكانية الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية فيما يتعلق بالأمن الخارجي للبلد عندما يحين موعد إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة هناك في كانون الأول/ديسمبر. ومن ثم، وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها بعثة تقييم مشتركة بين الإدارات تحت قيادة إدارة عمليات حفظ السلام في سيراليون في الفترة من ٩ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أوصى الأمين العام بإنشاء عملية مصغرة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في سيراليون بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، من أجل تيسير انتقال سلس إلى بعثة المتابعة يتيح مزيداً من الوقت لإكمال ما تبقى من مهام رئيسية للبعثة، بشكل يتيح للمحكمة الخاصة إكمال عملها والإفساح في المجال أمام البلد من أجل تحقيق مزيد من الاستقرار والانتعاش.

ودُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٣)؛ وطُرح للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة، بوصفه القرار ١٥٣٧ (٢٠٠٤)، الذي قرر بموجبه المجلس، على أساس تقرير الأمين العام، جملة أمور منها:

(٣) S/2004/256.

القرار ١٥٣٧ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٣٨ المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤

أدرج مجلس الأمن، خلال جلسته ٤٩٣٨^(١) المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، في جدول أعماله تقرير الأمين العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤^(٢). ولاحظ الأمين العام، في تقريره، أن استراتيجية الخروج التي حُدثت أبعادها بجرص للبعثة المذكورة، والتي وافق عليها مجلس الأمن عقب الانتخابات الوطنية التي أُجريت في عام ٢٠٠٢، حققت فوائد جمة للبلد، يُذكر منها على وجه الخصوص وجود البعثة المطول، الذي أدى إلى نشوء بيئة أمنية مستقرة، وأتاح للحكومة فرصة توطيد السلام وتعزيز الانتعاش الوطني. ولاحظ العديد من الإنجازات التي تشمل بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد، واكتمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونجاح بدء أعمال المحكمة الخاصة، واكتمال عمل لجنة الحقيقة والمصالحة، ونجاح إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا والعائدين. وأضاف أن تقدماً كبيراً قد أُحرز أيضاً في تطبيق المؤشرات التي يُقصد بها بناء قدرات الحكومة

(١) خلال هذه الفترة، عقد المجلس، إضافة إلى الاجتماعات التي يتناولها هذا الفصل، عدداً من الجلسات المغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، عملاً بأحكام الفرعين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وعقدت هذه الجلسات في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ (٤٩٣٢) و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (٥٠٣٥)، و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (٥٣٣٣).

(٢) S/2004/228، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٩٢ (٢٠٠٣).

المستدامة. وبغية مواصلة خفض التدريجي للبعثة وكفالة انتقال سلس من الشكل الحالي للبعثة إلى وجود متبق لها في سيراليون، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة مدتها تسعة أشهر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، من أجل أن تسهم في تعزيز استقرار البلد والمنطقة دون الإقليمية.

وَدُعِيَ ممثل سيراليون إلى المشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (إسبانيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٥)؛ وطُرح للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٥٦٢ (٢٠٠٤)، الذي قرر بموجبه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، جملة أمور منها:

قَرَّرَ تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛

قَرَّرَ كذلك أن مهام الوجود المتبقي للبعثة، والذي سيظل في سيراليون لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، على النحو المحدد في الفقرة ٥ من القرار ١٥٣٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، ستكون على النحو التالي:

رصدُ الحالة الأمنية العامة، ودعم القوات المسلحة والشرطة في سيراليون لتسيير دوريات على الحدود وفي مناطق استخراج الماس؛

دعمُ شرطة سيراليون في الحفاظ على الأمن الداخلي؛ ومساعدة شرطة سيراليون في برنامجها المتعلق بالتجنيد والتدريب والتدريب بهدف مواصلة تعزيز قدرة الشرطة ومواردها؛

حمايةُ موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية حركة أفرادها، في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها؛

رصدُ عودة المقاتلين السابقين السيراليونيين من الخارج واستقبالهم وتوطينهم من جديد وإعادة إدماجهم؛

رصدُ مراعاة حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات المتعلقة بها وتقديم تقارير بشأنها وتعزيزها؛

نشرُ معلومات عن ولاية البعثة ومقاصدها والتعريف بالمسؤولية الرئيسية للحكومة عن الأمن الوطني؛

(٥) S/2004/741.

قَرَّرَ تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛

قَرَّرَ أن يتبقى وجود للبعثة في سيراليون، لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، على أن يُخفض بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عن مستواه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ البالغ ٥٠٠٠ جندي إلى حد أقصى جديد قدره ٣٢٥٠ جندياً و ١٤١ مراقباً عسكرياً و ٨٠ من أفراد الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة، وطلب إلى الأمين العام الشروع في التخطيط استناداً إلى التوصيات الواردة في تقريره؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تقريراً مرحلياً يشمل التقدم المحرز في عمل المحكمة الخاصة لسيراليون، والتقدم المحرز في تسوية النزاع في ليبيريا، والتحسينات الجديدة لقدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة، وزيادة التعاون بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية؛

طلب إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تتبادل خبراتها مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأن تضطلع بولايتها باتصال وثيق معهما.

القرار ١٥٦٢ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس

الأمن في جلسته ٥٠٣٧ المعقودة في ١٧ أيلول/

سبتمبر ٢٠٠٤

أدرج المجلس، خلال جلسته ٥٠٣٧ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، في جدول أعماله تقرير الأمين العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤^(٤). ولاحظ الأمين العام، في سياق تقريره، بأن التقدم التدريجي العام واستقرار البيئة السياسية في سيراليون مازالاً يساهمان في توطيد دعائم السلام بالبلد، على الرغم من بقاء تحديات عديدة على طريق تحقيق الاستقرار والانتعاش، ولا سيما فيما يتعلق بالقطاع الأمني، واستعادة سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية

(٤) S/2004/724، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٧

(٢٠٠٤).

العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥^(٨). وأشار الأمين العام، في سياق تقريره، إلى أن الحكومة، مدعومة من جانب الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن المانحين الثنائيين، وهما الجهتان الأنسب لبناء القدرات في فترة ما بعد النزاع، هي أفضل من يواجه التحديات القائمة التي تعترض كفاءة توطيد السلام. ولاحظ أن المطلوب تعديل استراتيجية تدخّل الأمم المتحدة في سيراليون، فأوصى بتمديد وجود البعثة في سيراليون لفترة نهائية. وأشار الأمين العام أيضا إلى أنه قد يكون من المرجح، بعد إنهاء ولاية البعثة، ضرورة الإبقاء على وجود قوي لمنظومة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل مواصلة بناء السلام عن طريق تعزيز أساليب الحوكمة السياسية والاقتصادية، وكذلك بناء القدرات الوطنية للحيلولة دون نشوب النزاع.

ودُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة في المناقشة. ووجّه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل سيراليون^(٩)، يحيل بها رسالة موجهة من رئيس سيراليون إلى الأمين العام، يعرب فيها عن تأييده لأن يكون للأمم المتحدة وجود للمتابعة بعد انسحاب البعثة يساعد على دعم الحكومة في بناء القدرات، والاستعدادات لإجراء الانتخابات، وكذلك في مجالات توطيد السلام، والحكم الرشيد، والتنمية، وحقوق الإنسان، والأمن.

ووجّه الرئيس أيضا الانتباه إلى مشروع قرار^(١٠)؛ وطُرح للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه

رصدُ التقدم المحرز صوب بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد؛

أذِنَ للوجود المتبقي للبعثة باستخدام جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها، في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥١٨٥ المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥

استمع المجلس، في جلسته ٥١٨٥ المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، والتي لم يُدَلَّ فيها بأي بيان، إلى إحاطة من رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون عن الجهود التي تبذلها المحكمة من أجل تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) وللاتفاق المُبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون. ودُعي ممثل سيراليون إلى المشاركة في المناقشة.

وشرح رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، في سياق إحاطته، التقدم الذي أحرزته المحكمة الخاصة، منذ بدء عملها في تموز/يوليه ٢٠٠٢، ولا سيما التقدم الحاصل في مجالات الموظفين والبنية التحتية وأنشطة الادعاء العام والأنشطة القضائية، وحدد التحديات المقبلة، فيما يتصل بمسائل التمويل والأمن وتعاون الدول^(٦).

القرار ١٦١٠ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجل الأمن في جلسته ٥٢١٩ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

أدرج المجلس، خلال جلسته ٥٢١٩ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥^(٧)، في جدول أعماله تقرير الأمين

(٦) S/PV.5185، ص ٢٠-٧.

(٧) ٧ دعا المجلس، في جلسته ٥١٨٦ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون. وتلت ذلك مناقشة بناءة.

(٨) S/2005/273 و Add.1.

(٩) S/2005/419.

(١٠) S/2005/418.

طلب إلى الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون لفترة مدتها ١٢ شهرا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ليضطلع بالمهام الرئيسية التالية:

(أ) مساعدة الحكومة في القيام بما يلي: بناء قدرات مؤسسات الدولة؛ ووضع خطة عمل وطنية من أجل إعمال حقوق الإنسان وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وبناء قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية؛ وتوطيد دعائم الحكم الرشيد والشفافية ومساءلة المؤسسات العامة؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وتقوية قطاع الأمن في سيراليون؛ ونشر ثقافة للسلام والحوار والمشاركة؛ وطرح مبادرات من أجل حماية الشباب والنساء والأطفال وتحقيق رفاههم؛

(ب) التواصل مع قطاع الأمن في سيراليون؛

(ج) التنسيق مع بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها ومع المنظمات الإقليمية في غرب أفريقيا، في معالجة التحديات العابرة للحدود، من قبيل النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة، والاتجار بالبشر وتهريبهم، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية؛

(د) التنسيق مع المحكمة الخاصة لسيراليون؛ طلب إلى الأمين العام أن يواصل التخطيط لتوفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون وأن يواصل إطلاع مجلس الأمن بانتظام على التقدم المحرز في إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، ثم في تنفيذ هذا القرار بعد ذلك؛ وقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

**بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن
٥٣٣٤ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٥**

أدرج المجلس، خلال جلسته ٥٣٣٤ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في جدول أعماله تقرير الأمين العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥^(١٣). وقدّم الأمين العام، في سياق تقريره، تقييما للحالة في سيراليون في أثناء مغادرة البعثة وتحليلا لإنجازاتها واستراتيجية الخروج الخاصة بها،

(١٣) S/2005/777، المقدم بناء على طلب مجلس الأمن في قراره ١٦٢٠ (٢٠٠٥).

القرار ١٦١٠ (٢٠٠٥)، قرّر بموجبه المجلس، بموجب تقرير الأمين العام، ومتصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، جملة أمور، منها:

قرّر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة نهائية تمتد ستة أشهر وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

طلب إلى الأمين العام الانتهاء من التخطيط اللازم لوجود متكامل مناسب لمنظومة الأمم المتحدة في سيراليون، ويتمتع بالقدرة والخبرة اللازمتين لتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والتعاون مع الجهات المانحة، ومواصلة دعم حكومة سيراليون في ما تبذله من جهود بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛

حث حكومة سيراليون على مواصلة جهودها لإنشاء قوة شرطة وقوات مسلحة ونظام جنائي وسلطة قضائية مستقلة، تتسم جميعها بالفعالية؛

قرّر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

**القرار ١٦٢٠ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجلس
الأمن في جلسته ٥٢٥٤ المعقودة في ٣١ آب/
أغسطس ٢٠٠٥**

واصل المجلس، في جلسته ٥٢٥٤ المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، نظره في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وإضافات هذا التقرير^(١١). وأوصى الأمين العام، في الإضافة الثانية، بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في سيراليون.

ودُعِيَ ممثل سيراليون إلى المشاركة في المناقشة. ووجّه الرئيس (اليابان) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٢)؛ وطُرح للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٦٢٠ (٢٠٠٥)، قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

(١١) S/2005/273 و Add.1 و 2.

(١٢) S/2005/554.

البعثة المتكاملة، والآلية المنسقة لقوات حفظ السلام دون الإقليمية. وأعربوا عن الأمل في أن تُثريَ الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة حفظ السلام في سيراليون مجموعة الممارسات الفضلى فيما يتعلق بتصميم وإدارة عمليات حفظ السلام؛ وشددوا على أن سيراليون في طور الدخول إلى مرحلة جديدة في طريقها نحو الاستقرار والسلام المستدام، فرحبوا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون؛ وعبروا عن إدراكهم لأهمية نهج مترابط وطويل الأجل تجاه سيراليون، وحثوا المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلد خلال مرحلة بناء السلام، ولا سيما أثناء الانتخابات. وفيما يتعلق بالمنطقة دون الإقليمية، رحبوا بزيادة التعاون بين بعثات الأمم المتحدة وكياناتها، وكذلك بالجهود الإقليمية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو.

وفي نهاية المناقشة، أدلى الرئيس (المملكة المتحدة)^(١٥)

بيان باسم المجلس، قرّر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

أثني على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (البعثة) لما أسهمت به من جهود لا تقدر بثمن على مدار السنوات الست الماضية لدفع البلد على طريق الديمقراطية والرخاء؛

لاحظ مع الارتياح الابتكار في أساليب عمل البعثة مما سيثبت معه أنها من أفضل الممارسات التي يمكن الاستعانة بها في إضفاء المزيد من الفعالية والكفاءة على عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام؛

شجّع شركاء سيراليون في التنمية على مواصلة توفير الدعم؛

شجّع جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة دون الإقليمية، على أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمة وأن تزودها بالموارد المالية اللازمة؛

واصل تأكيده على أهمية اتباع نهج إقليمي بالنسبة لبلدان غرب أفريقيا.

وكذلك استكمالاً عما يجري من تحضيرات لإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وأفاد الأمين العام أن الاستعدادات الإدارية لإقامة مكتب الأمم المتحدة المتكامل، الذي سيأشر عمله في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وصلت إلى مراحلها النهائية، كما أنه يجري وضع اللمسات الأخيرة على المقترحات المتعلقة بالميزانية وملاك الموظفين، فضلاً عن الترتيبات اللوجستية والأمنية.

وأدى جميع الدول أعضاء المجلس وممثل سيراليون بيانات، واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون عن الحالة في البلد عشية خروج بعثة الأمم المتحدة.

وقدّم الممثل الخاص، في سياق إحاطته، تحليلاً لاستراتيجية الخروج الخاصة بالبعثة وإنجازاتها وأوجه قصورها، مشدداً على أن البعثة أنجزت معظم المهام المسندة إليها، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأكثر من ٧٢ ٠٠٠ مقاتل، وعودة ما يزيد نصف مليون لاجئ، وإعادة بسط سلطة الحكومة في جميع أنحاء البلد، وإعادة تدريب جهاز الأمن في البلد وإعادة هيكلته. وأشار أيضاً إلى أن التحضيرات التنظيمية لانتخابات عام ٢٠٠٨ ما زالت مستمرة، وأعرب عن الأمل في أن يشكّل إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية أحد المقاييس الرئيسية لتحقيق الاستقرار في سيراليون على الأمد الطويل^(١٤).

وأعرب أعضاء المجلس، في بياناتهم، في جملة أمور، عن ترحيبهم بالإنجاز الناجح لولاية البعثة؛ وأعربوا عن التأييد للنهج الابتكارية التي تطبقها البعثة، بما في ذلك استراتيجية خروجها المستندة إلى معايير مرجعية، وإلى مفهوم

(١٤) S/PV.5334، ص ٢-٧.

مناقشة بوصفه القرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦)، قرر بموجبه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، جملة أمور منها:

أحاط علماً بعزم رئيس المحكمة الخاصة أن يفوض دائرة ابتدائية من دوائرها الاضطلاع بمهامها خارج مقر المحكمة الخاصة؛

رحّب باستعداد هولندا لاستضافة المحكمة الخاصة وباستعداد المحكمة الجنائية الدولية للسماح باستخدام مبانيها لاحتجاز ومحاكمة الرئيس السابق تاييلور أمام المحكمة الخاصة، بما في ذلك أي استئناف؛ وطلب إلى جميع الدول أن تتعاون لبلوغ هذه الغاية، وشجعها على أن تضمن إتاحة أي أدلة أو شهود فوراً للمحكمة الخاصة، وذلك بناء على طلب المحكمة؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة، على سبيل الأولوية، من أجل إنجاز جميع الترتيبات القانونية والعملية الضرورية، بما في ذلك نقل الرئيس السابق تاييلور إلى المحكمة الخاصة؛

طلب إلى المحكمة الخاصة أن تعمل، بمساعدة الأمين العام والدول ذات الصلة، على إتاحة سبل تتبع سير المحاكمة لشعوب المنطقة دون الإقليمية بطرق منها تتبع الإجراءات عن طريق وصلة للفيديو؛

قرّر أن تحتفظ المحكمة الخاصة بولاية قضائية حصرية على الرئيس السابق تاييلور خلال نقله إلى هولندا ووجوده هناك فيما يتعلق بالمسائل التي تندرج ضمن النظام الأساسي للمحكمة الخاصة، وألاً تمارس هولندا ولايتها على الرئيس السابق تاييلور إلا بموجب اتفاق صريح مع المحكمة الخاصة؛ وقرر كذلك أن تيسّر حكومة هولندا تنفيذ قرار المحكمة الخاصة بإجراء محاكمة الرئيس السابق تاييلور في هولندا؛

قرّر عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على الرئيس السابق تاييلور لأغراض أي سفر يتعلق بمحاكمته أمام المحكمة الخاصة، وكذلك أي سفر يتعلق بتنفيذ الحكم، وكذلك إعفاء أي شهود تقتضي المحاكمة حضورهم من الحظر المفروض على السفر؛

قرّر أن يبقى المسألة قيد نظره.

وتحدث ممثل الاتحاد الروسي بعد التصويت، فذكر أنه على الرغم من الموافقة على ضرورة إجراء محاكمة تشارلز تاييلور بعيداً عن مقر المحكمة الخاصة لسيراليون، فإن بلده يرى، فيما يخص هذا القرار،

القرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٤٦٧ المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

أدرج المجلس، خلال جلسته ٥٤٦٧ المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس من ممثل هولندا^(١٦) ورسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من ممثل المملكة المتحدة^(١٧) موجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن. وأبلغ ممثل هولندا، في رسالته، الرئيس أن حكومته، بعد تلقيها رسالة من رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون يلتزم فيها موافقة حكومة هولندا على محاكمة تشارلز تاييلور في هولندا، أبلغت المحكمة الخاصة باستعدادها لاستضافة محاكمة تشارلز تاييلور على أن تُستوفى بعض الشروط الواردة في رسالة وجهتها حكومة هولندا إلى المحكمة الخاصة لسيراليون مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. وأحال ممثل المملكة المتحدة، في رسالته، بياناً وزارياً مؤرخاً ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ يوافق بموجبه وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث على السماح للرئيس السابق تيلور، إذا أُدين وإذا اقتضت الظروف، بأن يدخل المملكة المتحدة ليقضي أي حكم تصدره في حقه المحكمة.

وأدلى ببيان ممثل الاتحاد الروسي^(١٨). ووجّه الرئيس (الدانمرك) انتباه المجلس إلى مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة^(١٩)؛ وطُرح للتصويت واعتمد بالإجماع ودون

(١٦) S/2006/207.

(١٧) S/2006/406.

(١٨) دُعِيَ ممثلاً لسيراليون وليبيريا إلى المشاركة في الاجتماع، ولكنهما لم يدلّيا بأي بيان.

(١٩) S/2006/405.

١٧٣٤ (٢٠٠٦) (٢٣)، قرر بموجبه المجلس، على أساس تقرير
الأمين العام، جملة أمور، منها:

قرر أن يمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في
سيراليون، على النحو الوارد في القرار ١٦٢٠ (٢٠٠٥)، حتى ٣١
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

أقرَّ الزيادة في عدد موظفي المكتب الموصى بها في الفقرة ٧٠
من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لفترة تمتد من
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
بغية تعزيز الدعم الذي يقدمه المكتب للانتخابات وقدرته على القيام
بمهامه في أماكن أخرى من سيراليون؛

طلبَ إلى الأمين العام أن يوافي المجلس تباعا بالتقدم المحرز في
تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، وفي تنفيذ هذا
القرار.

وتحدث ممثل المملكة المتحدة بعد التصويت، فأشاد
بالخطوات الهائلة التي اتخذتها سيراليون منذ مغادرة بعثة الأمم المتحدة
في سيراليون، مشدداً بوجه خاص على العمل الذي قامت به المحكمة
الخاصة لسيراليون، ومحكمة الرئيس السابق تشارلز تايلور. ولاحظ أن
الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة ستكون ذات أهمية حاسمة لبناء
ديمقراطية مستدامة، فأكد على ثلاثة مجالات ذات أولوية في العام
القادم، وهي: أولاً، مكافحة الفساد؛ وثانياً، إصلاح الخدمة المدنية؛
وثالثاً، إعداد سياسات واستراتيجيات واضحة لمكافحة الفقر وتحقيق
التنمية الاقتصادية^(٢٤). وأبلغ ممثل هولندا، بصفته رئيس تشكيلة لجنة
بناء السلام المعنية بسيراليون، المجلس أن اللجنة أجرت، بعد القرار
الذي اتخذته اللجنة بإدراج سيراليون في جدول أعمالها، مناقشاتٍ في
جلساتٍ تستمر أسبوعين بشأن سيراليون. وبيّن بعض النتائج الرئيسية
للمناقشات، مؤكداً أنه تم إرساء أساس لنهج شامل في إعادة الإعمار
والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وإقامة شراكة قوية بين
حكومة سيراليون والمجتمع الدولي^(٢٥).

(٢٣) S/2006/1012.

(٢٤) S/PV.5608، ص ص. ٢-٤.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ص. ٤-٥.

أن العمل بموجب الفصل السابع من الميثاق ذو طابع فريد واستثنائي،
وهو لا يشكّل سابقة لحل المشاكل المماثلة بنفس الطريقة^(٢٠).

القرار ١٧٣٤ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٦٠٨ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

أدرج المجلس، خلال جلسته ٥٦٠٨ المعقودة في ٢٢
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في جدول أعماله تقرير
الأمين العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون المؤرخ
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦^(٢١). ولاحظ الأمين العام،
في سياق تقريره، أن سيراليون لئن كانت تواصل إحراز تقدم
في جهودها لبناء السلام، فإن البلد لا يزال يواجه تحديات
كبيرة يحتاج حلها إلى دعم متواصل من المجتمع الدولي،
ولا سيما في إطار جهوده الرامية إلى معالجة الأسباب
الجذرية للنزاع. وأضاف أن النجاح في إجراء انتخابات
عام ٢٠٠٧ وقبول نتائجها على نطاق واسع سيمثلان
مؤشرين هاميين على استدامة السلام والاستقرار في البلد.
ولذلك أوصى بتمديد ولاية المكتب لمدة ستة أشهر أخرى
وزيادة قوام البعثة بخمسة ضباط إضافيين وزيادة قوام قسم
الشرطة بـ ١٠ ضباط شرطة إضافيين لكفالة تقديم دعم فعال
لقطاع الأمن في سيراليون لدى اضطلعه بمسؤولياته المتعلقة
بالانتخابات.

وأدلى ببيان كل من ممثل المملكة المتحدة وممثل
هولندا. ووجه الرئيس (قطر) انتباه المجلس إلى مشروع
قرار^(٢٢)؛ وطُرح للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار

(٢٠) S/PV.5467، ص. ٣.

(٢١) S/2006/922، المقدم عملاً بالقرار ١٦٢٠ (٢٠٠٥).

(٢٢) دُعيّ ممثل سيراليون للمشاركة في الاجتماع، ولكنه لم يُدَلَّ
ببيان.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٦٩٠ المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

الإنجاز، ذكر أن المحكمة الخاصة لسيراليون ستختتم جميع نشاطها القضائي في فريتاون وفي لاهاي، قبل نهاية ٢٠٠٩. أما فيما يخص التحديات المستمرة التي تواجهها المحكمة الخاصة، فقد ذكر أن من الضروري توفير التمويل المضمون، فضلا عن التعاون مع المجتمع الدولي في التفاوض بشأن إبرام اتفاقات إضافية لتنفيذ الأحكام التي يحتمل صدورها وإعادة توطين الشهود^(٢٨).

وزوّد المدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون المجلس بلمحة عامة عن مهام مكتبه، بما في ذلك إنجازاته ودوره مستقبلا في لائحة الاتهام ضد الرئيس السابق تشارلز تايلور عن جرائم الحرب. وردد أيضا النداء الذي وجهه رئيس المحكمة الخاصة، مكررا التأكيد على أن المحكمة الخاصة بحاجة إلى موارد إضافية، وحث الدول الأعضاء على تجديدها دعمها^(٢٩).

وأشادت نائبة الأمين العام بعمل المحكمة الخاصة، وأشارت إلى أن هذا النموذج الجديد للعدل سيعود بالنفع على شعب سيراليون. وأشارت إلى أن المحكمة الخاصة أسهمت في استعادة السلام والأمن في سيراليون وفي المنطقة، فكررت طلبها بأن يدعم المجتمع الدولي المحكمة الخاصة من أجل ضمان إتمام ولايتها بنجاح^(٣٠).

وأقرّ معظم المتحدثين، في بيانهم، بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في المحاكمات التي أجرتها، ولا سيما محاكمة الرئيس السابق تشارلز تايلور في لاهاي، وفي مكافحة الإفلات من العقاب، فشدّدوا، في جملة أمور، على ضرورة

استمع المجلس، في جلسته ٥٦٩٠ المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلى إحاطة من كل من رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعي العام لتلك المحكمة. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو ألمانيا وكندا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٢٦)، وسيراليون، ونيجيريا، وهولندا، ونائب الأمين العام. ووجّه الرئيس (بلجيكا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكندا، يحيل بها، بصفة تلك الدولة رئيسا للجنة الإدارية للمحكمة الخاصة لسيراليون، استراتيجية إنجاز المحكمة وملخصا لميزانية إنجاز المحكمة^(٢٧).

وأطلع رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، في سياق إحاطته، المجلس على آخر التطورات المتعلقة بحالة الإجراءات القانونية في المحكمة الخاصة واستراتيجية الإنجاز الخاصة بها. وأبلغ المجلس بأن محاكمة أفراد قوة الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة قد انتهت وأنه يُتوقع أن يصدر حكم فيها قريبا. وبخصوص محاكمة الجبهة المتحدة الثورية، أفاد بأن الدفاع يقوم حاليا بتقديم مرافعته، وأنه يُتوقع أن يصدر حكم فيها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأفاد كذلك بأن محاكمة رئيس ليبيريا السابق، تشارلز تايلور، بدأت في ٤ حزيران/يونيه، وأنه يُتوقع أن تستمر إجراءات المحاكمة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفيما يتعلق باستراتيجية

(٢٦) آيد البيان كل من ألبانيا وأوكرانيا وأيسلندا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا وصربيا، والنرويج.

(٢٧) S/2007/338

(٢٨) S/PV.5690، ص ص. ٢-٤.

(٢٩) المرجع نفسه، ص ص. ٤-٧.

(٣٠) المرجع نفسه، ص ص. ٧-٨.

سيراليون قد أتيحت له الفرصة التي يتوقعها في حضور المحاكمات التي تجري باسمه^(٣٤).

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٧٠٨ المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

في جلسة المجلس ٥٧٠٨ المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لم يُدَلَّ بأي بيان. ودُعِيَ ممثل سيراليون إلى المشاركة في المناقشة. وأدى الرئيس (بلجيكا) بيان باسم المجلس^(٣٥). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:
أكّد من جديد دعمه القوي للمحكمة الخاصة؛

لاحظ بوجه خاص مساهمة المحكمة الخاصة في تعزيز الاستقرار في سيراليون وفي المنطقة دون الإقليمية وفي وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب؛ ورحّب ببدء محاكمة تشارلز تاييلور في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في لاهاي عقب اتخاذ القرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦)؛

أقرّ بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الخاصة في تنفيذ استراتيجيتها لإكمال المحاكمات؛

أكّد على الحاجة الماسة إلى الإعلان عن المزيد من التبرعات بغية تمكين المحكمة الخاصة من إكمال ولايتها في الوقت المناسب، وطلب إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنظر في إعلان تلك التبرعات؛

حثّ الدول على النظر في دعم المحكمة الخاصة بالدخول في ترتيبات ملائمة معها من أجل نقل الشهود وإنفاذ الأحكام؛

أقرّ بأنه ستنشأ حاجة إلى وضع المزيد من الترتيبات لمعالجة المسائل المتبقية بعد الفراغ من إجراءات المحاكمة والاستئناف، بما في ذلك المسائل الناجمة عن الإنفاذ الطويل الأمد للأحكام الصادرة ضد المدانين، ومحاكمة المتهمين الذين لا يزالون هاربين في المستقبل، وحماية الشهود، وحماية محفوظات المحكمة الخاصة؛

أشاد بالأنشطة الإعلامية الهامة التي تقوم بها المحكمة الخاصة لإطلاع شعب سيراليون على عملها القضائي.

(٣٤) المرجع نفسه، ص. ٢٠-٢٣.

(٣٥) S/PRST/2007/23.

أن يدعم المجتمع الدولي المحكمة الخاصة، وناشدوا الدول الأعضاء التجاوب مع النداءات الداعية إلى تقديم تبرعات مالية. وتساءل ممثل الاتحاد الروسي عما إذا كان الجدول الزمني المقرر واقعياً لاختتام المحاكمات نظراً إلى أن المرافعات قد تأخرت أساساً^(٣١). وذكرت ممثلة الولايات المتحدة بأن المحكمة الخاصة تمثل اختباراً لنموذج جديد للعدالة الدولية ذي تكوين واختصاصات مختلطة، وتتخذ من البلد الذي ارتكبت فيه الجرائم مقراً لها. وبالمثل، فقد لاحظ ممثل فرنسا أن المحكمة الخاصة قد دخلت آفاقاً جديدة في مجال استراتيجية الاتصال الخاصة بها، وفي مجال التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والتعاون مع محكمة العدل الدولية، كما أنها شكّلت نموذجاً لهم المحكمة الخاصة للبنان^(٣٢). وأشار ممثل ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، وردّد ذلك ممثل بلجيكا، إلى أن المحكمة تسهم في تطوير القانون الجنائي الدولي، من خلال إرساء إجراءات هامة إجراءات بالغة الأهمية للتحقيق في استخدام الأطفال جنوداً والزواج بالإكراه^(٣٣). وأعرب ممثل سيراليون عن الدعم للمحكمة الخاصة، وأفاد بأن استقلال المحكمة كان عاملاً حاسماً في قدرتها على أداء عملها والوصول إلى شعب سيراليون. وفي حين سلط الضوء على عدد قليل من التحديات التي تواجهها المحكمة، فقد ذكر أن من المهم لمحاكمة تشارلز تاييلور في لاهاي ضمان إعطاء صورة على أنها مستقلة، نظراً لأن المحاكمة تجري في مقر المحكمة الجنائية الدولية، ولأن شعب

(٣١) المرجع نفسه، ص. ١٧.

(٣٢) المرجع نفسه، ص. ١٠-١١ (الولايات المتحدة)؛ و ص. ١١-١٢ (فرنسا).

(٣٣) المرجع نفسه، ص. ٢٠ (بلجيكا)؛ و ص. ٢٦ (ألمانيا).

واستمع المجلس إلى إحاطة من ممثل هولندا بصفته رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لسيراليون^(٣٨)، الذي أفاد بأن لجنة بناء السلام وحكومة سيراليون اعتمدتا إطارا للتعاون لبناء السلام في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وذكر بأن الإطار يشكل معلما رئيسيا لسيراليون حيث ستسترشد به اللجنة والحكومة في عملهما على مدى السنوات الثلاث القادمة في التصدي لأهم التحديات والمخاطر على استدامة السلام وتوطيده في سيراليون. وعلى الرغم من الإقرار بأن المسؤولية الرئيسية عن التصدي لهذه التحديات تقع على كاهل شعب سيراليون وحكومتها، فقد دعا المجلس والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم عمل لجنة بناء السلام وتنفيذ الإطار^(٣٩).

وأدرج المجلس مرة أخرى، خلال جلسته ٥٨١٣ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في جدول أعماله التقرير الآنف الذكر للأمين العام. وأدلى ممثل سيراليون ببيان. ووجه الرئيس (إيطاليا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة^(٤٠)؛ وطُرح للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٩٣ (٢٠٠٧)، الذي قرر بموجبه المجلس، على أساس تقرير الأمين العام، جملة أمور، منها:

قرّر أن يمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، على النحو الوارد في القرار ١٦٢٠ (٢٠٠٥)، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استراتيجية للإنجاز لمكتب الأمم المتحدة المتكامل

(٣٨) دُعي ممثل سيراليون للمشاركة في الاجتماع، ولكنه لم يُدَلِّ ببيان.

(٣٩) S/PV.5804 ص ٢-٣.

(٤٠) S/2007/748.

القرار ١٧٩٣ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨١٣ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

أدرج المجلس، خلال جلسته ٥٨٠٤ المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في جدول أعماله تقرير الأمين العام المتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧^(٣٦). وأوصى الأمين العام، في سياق تقريره، وعلى أساس النتائج التي توصلت إليها بعثة للتقييم التقني أوفدها إدارة عمليات حفظ السلام، وكذلك بناء على طلب من رئيس سيراليون^(٣٧) بأن تقدم الأمم المتحدة المزيد من المساعدة، بتمديد ولاية المكتب لفترة نهائية مدتها تسعة أشهر لكي يتسنى له، في جملة أمور، مساعدة الحكومة الجديدة على: تقديم دعم للانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٨ والإصلاح الدستوري؛ وتيسير مشاركة سيراليون في لجنة بناء السلام؛ وتعزيز قطاع الأمن؛ والمساعدة في بناء قدرات المؤسسات الحيوية للدولة، ودعم الإصلاح في قطاع القضاء؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، على النحو الذي حددته لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وأوصى الأمين العام أيضا بأن يحل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون مكتب سياسي متكامل أصغر حجماً يركز على مواصلة تنفيذ عملية توطيد دعائم السلام، وتعبئة دعم الجهات المانحة الدولية، ودعم أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، واستكمال أي مهام متبقية من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وبوجه خاص تعزيز المصالحة الوطنية ودعم عملية الإصلاح الدستوري.

(٣٦) S/2007/704، المقدم عملاً بالقرار ١٧٣٤ (٢٠٠٦).

(٣٧) S/2007/659.

أن يستثنى من تطبيق التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٥ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) سفر أي شاهد يُطلب مثوله خلال المحاكمات أمام المحكمة الخاصة لسيراليون.

وتحدث ممثل سيراليون بعد التصويت، فأعرب عن امتنان بلده لمجلس الأمن على استجابته للطلب المتعلق بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، وأيضا لتوصية الأمين العام المتعلقة بإنشاء مكتب جديد يحل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٤١).

(٤١) S/PV.5183، ص ٢-٣.

في سيراليون لينظر فيها المجلس، تشمل خفض عدد الموظفين بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومواصلة البعثة بقوام نسبته ٨٠ في المائة من القوام الحالي حتى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وإنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

أعرب عن اعترامه أن يحل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون لدى انتهاء ولايته مكتب سياسي متكامل للأمم المتحدة يركز على المضي قدما بعملية بناء السلام وتعبئة دعم الجهات المانحة الدولية ودعم عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وإتمام أي مهام متبقية من ولاية المكتب المتكامل؛

قرّر، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

٧ - الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

من ١١ عضوا أساسيا^(٤٢). وأضاف أن هذه الزيادة تتسم بأهمية لكفالة تجانس المؤتمر ووحدة؛ وأنه قد نشأ أيضا عدد من المجالات ذات الأولوية نتيجة هذه العملية، وتشمل السلام والأمن، والإدارة والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، والتكامل الإقليمي، ومسائل اجتماعية وإنسانية.

وفي الختام، ذكر أنه عقب قمة دار السلام التي ستعقد يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سيتم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تكون مهمتها وضع برنامج عمل وبروتوكول من أجل تنفيذ الإعلان الذي سيعتمد في القمة. وعلى ضوء ذلك البروتوكول وبرنامج العمل، سيجري الإعداد لمؤتمر قمة نيروبي الذي سينعقد عام ٢٠٠٥^(٤٣).

(١) الدول الأعضاء في المؤتمر حاليا هي: أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا والسودان والكونغو وكينيا.

(٢) S/PV.5065، ص ٢-٤.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٠٦٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

استمع المجلس، في جلسته ٥٠٦٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. ولم يُدَلَّ أي عضو من أعضاء المجلس ببيان في الجلسة.

وحدّد الممثل الخاص، في سياق إحاطته، الخطوات المقبلة فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومؤتمر القمة الأول المقرر عقده في سياق المؤتمر. ويهدف المؤتمر، الذي يشترك في تنظيمه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إلى اعتماد ميثاق إقليمي للاستقرار والأمن والتنمية.

وأشار الممثل الخاص إلى أن العملية الإقليمية التحضيرية التي سبقت المؤتمر قد تمخّضت عن عدة نتائج. فقد حدثت زيادة في عدد أعضاء المؤتمر الذي يتألف حاليا